جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ميسان /كلية الادارة والاقتصاد

قسم / الاقتصاد

دور المدن الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة ميسان

وهو كجزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس في الاقتصاد .

أشراف الاستاذة

رواء يحيى خلف

أعداد الطلبة

تبارك محمد بلعوط

شكران علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

اعلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١﴾

[المجادلة :١١]

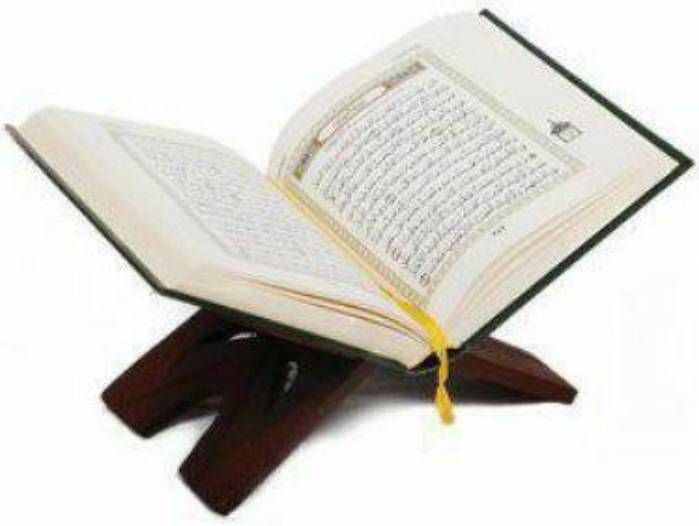

" " الى من سـأبقىٰ انّا و قلبَي بانتظارَه ،حتىٰ يكحَل الله تلك الاعُين بظهورَه

الى سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان "عج"

إلى من قال فيهما الحق (وَاخْفِضْ هُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً) الإسراء24

إلى والدي ووالدتي الأعزاء أطال الله في عمرهما وأمدهم بالتقوى والعافية.

إلى أخواتي وإخوتي وفقهم الله وسدد خطاهم

إلى كل من علمني حرفا في هذا الصرح العلمي الشامخ

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة

وطني العراق الحبيب..الى الحضن الدافئ الذي أشمّ فيه رائحة أمي وأشعر به بأمان أبي

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من وقف إلى جانبي وساندني

شكر وتقدير

الحمد لله الذي من علينا نعمة تلقي العلم وجعلنا نشكر أهل العلم والعلماء من قوله تعالى (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ للهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) لقمان 12.

أقدم شكري الكبير إلى قدوتي في دروب العلم والخير الاستاذة المشرفة على بحثي روى يحيى خلف الذي قدم لي كل ما يملك من جهد ووقت وذلل كافة الصعوبات إلى أن خرج هذا البحث إلى النور ، والذي تعودت منه العطاء العلمي والتوجيهات الهامة .

كما ولا أنسى تقديم الشكر العميق لأسرة قسم الاقتصاد بجامعة ميسان لما قدموه لي من محصلة علمية أستنير بها في دروب حياتي.

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

( )

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف

اسم المشرف:-

الدرجة العلمية:-

2024/ /

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م حيدر صباح طعمة

رئيس قسم الاقتصاد

المقدمة

تعتبر المدن الصناعية من أهم محركات التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصناعات والتصنيع المحلي، وتقديم البنية التحتية الأساسية، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

في العراق، شهدت فترة ما بعد عام 2003 جهوداً كبيرة لإعادة بناء البنى التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي بعد عقود من النزاعات والحروب. وكانت المدن الصناعية أحد القطاعات الرئيسية التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث تم تأسيس وتطوير العديد من المناطق الصناعية في مختلف أنحاء العراق بهدف تعزيز الإنتاج الصناعي وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل.

خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2020، شهدت المدن الصناعية في العراق تقدماً ملموساً في عدة مجالات. فقد ساهمت هذه المدن في تعزيز الإنتاج الصناعي وتوفير فرص العمل للشباب والخريجين، وتقليل البطالة، كما ساهمت في تنويع قاعدة الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل الوطني.

علاوة على ذلك، قامت المدن الصناعية بدور هام في توفير بنية تحتية متطورة تشمل الطرق والموانئ والمطارات والخدمات العامة، مما ساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وزيادة فعالية الإنتاج الصناعي.

ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات تواجه دور المدن الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، بما في ذلك التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب مزيداً من الجهود المشتركة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتجاوزها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمدن الصناعية

أولا: نشأة ومفهوم المدن الصناعية

تعتبر المدن الصناعية مفهوماً حضرياً يتميز بتواجد عدة وحدات صناعية متجاورة في منطقة محددة، مصممة لتوفير بيئة مواتية للصناعات والتصنيع. يتم تخصيص هذه المناطق للإنتاج الصناعي وتوفير البنية التحتية اللازمة لدعم هذا الإنتاج بشكل فعال. تعتمد المدن الصناعية على توفير مساحات صناعية مخصصة ومتكاملة تضم مجموعة من المصانع والمرافق الصناعية، بالإضافة إلى الخدمات الداعمة كالنقل والتوزيع والخدمات اللوجستية والبنية التحتية الأخرى[1].

يعود نشأة المدن الصناعية إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، حيث بدأت الصناعة في التطور بشكل كبير وسريع، مما أدى إلى حاجة متزايدة لتوفير بيئة مناسبة للإنتاج الصناعي وتحسين إدارة الموارد. ومن هنا بدأت فكرة تخصيص مناطق خاصة للصناعة تحد من التلوث وتسهل التنظيم والإدارة[2].

تطورت المدن الصناعية مع مرور الوقت لتشمل مجموعة متنوعة من الصناعات والخدمات المرتبطة بها، مثل البنية التحتية اللوجستية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا الحديثة، بهدف تحقيق التنمية الصناعية المستدامة وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتوفير فرص العمل.

---

[1] العزاوي، مي ثامر رجب عبود، 2002، اثر المستوطنات الصناعية في التنمية الاقليمية (دراسة تطبيقية على م ستوطنة النهروان الصناعية في العراق ،) رسالة ماجستير آداب في الجغرافية ، كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ، ص45

[2] القدرة، محمد مصطفى محمود، 2007، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية،) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية–غزة ، ص76

بشكل عام، فإن المدن الصناعية تعتبر عنصراً أساسياً في الاقتصادات الحديثة، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، وخلق فرص العمل، وتوفير السلع والخدمات للسوق المحلية والعالمية.[1]

المدن الصناعية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وتعمل على تعزيز الابتكار والبحث والتطوير في الصناعات المختلفة، وتسهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف، وهذا بدوره يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

من الجوانب الإيجابية الأخرى للمدن الصناعية أنها تشجع على التكامل الاقتصادي والاجتماعي، حيث تجذب العمالة والسكان إلى المناطق الصناعية بحثاً عن فرص العمل، مما يزيد من التنوع الثقافي والاجتماعي ويساهم في تبادل المعرفة والخبرات بين الناس.

ومن الملاحظ أن المدن الصناعية تتجاوب مع التحديات البيئية والمناخية بشكل متزايد، حيث تسعى إلى تبني تقنيات الإنتاج النظيف والمستدام وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، مما يقلل من تأثيرها البيئي ويسهم في الحفاظ على البيئة والموارد للأجيال القادمة[2].

بشكل عام، فإن المدن الصناعية تمثل عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعمل على توفير البنية التحتية اللازمة والتكنولوجيا المناسبة والبيئة الجاذبة للاستثمار والإنتاج الصناعي المستدام، وبالتالي تعزيز الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية والعالمية.

---

[1] سعدا ، عماد، 2014 ، الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره ، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد – جامعة دمشق، المجلد ،36العدد ، ص87

[2] حمدان ، مأرب، ،2011التأثيرات البيئية للمنطقة الصناعية في المدن ، مجلة المخطط والتنمية مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، العدد.23 ، ص444

ثانيا : أهمية المدن الصناعية

1. **تعزيز النمو الاقتصادي** :تلعب المدن الصناعية دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتعزيز الصادرات. فهي تساهم في تنمية الصناعات المحلية وتحسين القدرة التنافسية للبلدان في الأسواق الدولية[1].

2. **تنويع الاقتصاد** :تعمل المدن الصناعية على تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماد البلدان على القطاعات الاقتصادية الواحدة، مما يجعلها أقل عرضة للتقلبات الاقتصادية ويزيد من مرونتها واستقرارها.

3. **خلق فرص العمل** :تعتبر المدن الصناعية مصدراً هاماً لخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، حيث تستقطب العمالة وتوفر لهم فرص عمل مناسبة ومستقرة.

4. **تطوير البنية التحتية** :تسهم المدن الصناعية في تطوير البنية التحتية للبلدان، بما في ذلك الطرق والموانئ والمطارات وأنظمة النقل والتوزيع، مما يعزز النقل اللوجستي ويسهل التجارة والتبادل الاقتصادي[2].

5. **تعزيز التكنولوجيا والابتكار** :تشجع المدن الصناعية على التكنولوجيا والابتكار من خلال توفير بيئة مناسبة للبحث والتطوير وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الشركات والمؤسسات المتواجدة فيها.

---

[1] بن مبارك، راضية، 2016، تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، ص64

[2] القريشي، مدحت كاظم راضي، 2017 ، المناطق الصناعية :دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشاكل التي واجهتها (مع الإشارة الى تجارب بعض البلدان) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, جامعة المستنصرية ،العدد 54. ، ص32

6. **تحسين جودة الحياة** :تساهم المدن الصناعية في تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير فرص العمل والخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية والثقافية.

باختصار، فإن المدن الصناعية تمثل عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان، وتلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين[1].

ثالثا: أهداف المدن الصناعية

أهداف المدن الصناعية تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشمل ما يلي[2]:

1. **تعزيز الإنتاجية والتنافسية** :تهدف المدن الصناعية إلى تعزيز الإنتاجية والتحسين المستمر في جودة المنتجات، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة للصناعات وتشجيع التكنولوجيا الحديثة والابتكار.
2. **خلق فرص العمل** :تسعى المدن الصناعية إلى توفير فرص عمل مستقرة ومناسبة للعمالة المحلية، وبالتالي تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.
3. **تنويع الاقتصاد** :تهدف المدن الصناعية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاعات اقتصادية واحدة، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة واستقراراً.

---

[1] فطيمة، بن عبد العزيز، و محبوب ،بن حمودة، 2018،النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر، ورقه بحث قدمت الى الملتقى العلمي الدولي حول (استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم ، جامعة البليدة 2،الجزائر ، ص31

[2] قنطقجي، سامر مظهر، 2003،تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ورقة عمل قدمت كأقتراح الى مجلس مدينة حماة ، ص65

4. **تحسين البنية التحتية** :تسعى المدن الصناعية إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، مثل الطرق والموانئ وأنظمة النقل والخدمات اللوجستية.

5. **تعزيز الابتكار والبحث العلمي** :تهدف المدن الصناعية إلى تعزيز الابتكار والبحث العلمي في الصناعات المختلفة، وتوفير بيئة مناسبة لتبادل المعرفة والخبرات وتطوير التكنولوجيا.

6. **الاستدامة البيئية** :تسعى المدن الصناعية إلى تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تبني ممارسات صناعية نظيفة واستخدام تكنولوجيا مستدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

7. **تحسين جودة الحياة** :تهدف المدن الصناعية إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن والثقافة[1].

رابعا: أنواع المدن الصناعية

توجد عدة أنواع من المدن الصناعية التي تختلف في هيكلها وغرضها والصناعات التي تستضيفها. من بين هذه الأنواع:

1. **المدن الصناعية الكبرى (Industrial Cities)**: تعتبر هذه المدن الصناعية أكبر مجمعات صناعية في البلاد، وتضم مجموعة كبيرة من المصانع والمنشآت الصناعية في مختلف القطاعات مثل الصناعات الثقيلة، والكيميائية، والإلكترونية، والمعادن، والغذائية، والملابس، وغيرها. وتتميز هذه المدن بتوفير بنية تحتية كاملة تلبي احتياجات الصناعة والعمالة.

[1] العزاوي، مي ثامر رجب عبود، 2002، اثر المستوطنات الصناعية في التنمية الاقليمية دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق ،) رسالة ماجستير آداب في الجغرافية ، كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ، ص56

2. **المناطق الصناعية الحرة :(Free Trade Zones)** تعتبر هذه المناطق مناطق خاصة معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، وتتميز بالتشريعات والقوانين المرنة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتستضيف هذه المناطق مصانع ومرافق صناعية متعددة القطاعات[1].

3. **المدن الصناعية الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Industrial Cities):** تتكون هذه المدن الصناعية من مجموعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاعات محددة مثل النسيج، والأثاث، والصناعات الغذائية، وغيرها. وغالباً ما تكون موجودة في المناطق الريفية لدعم التنمية المحلية وتوفير فرص العمل في المناطق النائية.

4. **المدن الصناعية الذكية :(Smart Industrial Cities)** تمثل هذه المدن الصناعية نموذجاً حديثاً للمدن الصناعية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحقيق الاستدامة البيئية. تتميز هذه المدن بتوفير الحلول الذكية والمستدامة للطاقة والموارد والنقل والبنية التحتية.

5. **المدن الصناعية المتخصصة :(Specialized Industrial Cities)** تتميز هذه المدن بتخصصها في صناعة معينة أو مجموعة محددة من الصناعات، مثل المدن الصناعية للسيارات، أو الصناعات الكيميائية، أو الطاقة المتجددة، وغيرها. تهدف هذه المدن إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المحددة وزيادة التخصص والتنافسية فيها.

---

[1] فوزي ،سماعلي و منير، خروف، ،2015مدخل الى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945قالمة ،الجزائر ، ص48

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

أولا: نشأة ومفهوم التنمية المستدامة

وردت تسميات عديدة للتنمية المستدامة منها: التنمية المتواصلة، والتنمية المستمرة، والتنمية المتداعمة، والتنمية القابلة للاستمرار، إلا انها كمفهوم تعود في جذورها الأولى إلى ما ورد في تقرير اللجنة المتعددة الاختصاصات المكلفة من برنامج الأمم المتحدة والخاص بصياغة تعريف لمفهوم جديد للتنمية[1]، والذي تم انجازه في اواخر عام 1994، إذ حدد تقرير الموارد العالمية الصادر في عام 1992، تعريف التنمية المستدامة) وفق مراحل متتالية[2] :

المرحلة الأولى تنقل التنمية المستدامة المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل اقل ما يمكن من الطاقة والموارد، وينجم عنها ادنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الارض وتؤدي الى تأكل طبقة الأوزون.

المرحلة الثانية وفي هذه المرحلة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني، والحد من الهجرة الى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وما قد ينجم عنه من مخلفات ملوثة للبيئة، وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الأرياف.

المرحلة الثالثة جعل التنمية المستدامة سببة دائمة لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي على تطوير امكانات الحياة. المرحلة الرابعة تكون التنمية المستدامة متمثلة بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك من خلال الحصول على الحد

---

[1] ابراهيم حربي، التنمية المستدامة في العراق: مشكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي اللخاص، 2014 ، ص87

[2] احمد هاشم الصقال، متطلبات التنمية المستدامة في العراق: دور ادارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014 ،ص32

الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

فلم يعد مفهوم التنمية خاصة بالجانب الاقتصادي فقط، بل امتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وانشطتها المختلفة، فهي عملية مترابطة من النشاطات المستدامة وفق منهاج تكاملي يعتمد على العدالة والمشاركة.

إذ ظهر مفهوم الاستدامة لصيقة ب (التنمية) منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في محاولة لتوسيع أبعاد التنمية، وتحديدا البيئية منها، وقد حرص المفهوم على استثمار البعد الزمني من خلال التأكيد على استحقاقات الجيل القادم، وفقا لأداء الجيل الحالي، فنجد التعريف الاكثر شيوعا للتنمية المستدامة بأنها (التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها، فتتمثل ركائز التنمية المستدامة في: الناس، الكوكب، الربح)) [1].

فالتنمية المستدامة هي ((تلك التنمية التي لا تؤدي الى نمو اقتصادي فحسب وانما ضرورة التوزيع العادل الثمارها، والتي تجدد ولا تدمر البيئة، هذا النوع من التنمية له أهمية بالغة للفقراء، إذ أنه يضمن لهم دورا في صنع القرار وفي المجالات التي تؤثر في حياتهم، فهي للناس وللطبيعة، والنهوض بمكانة المرأة في المجتمع، والاستدامة في اوسع معانيها هي قضية توزيع عادل لفرص التنمية بين الجيل الحاضر وجيل المستقبل، وان كانت التنمية المستدامة هي عملية توسيع مجموعة خيارات الناس فأن الاستدامة في تنمية الشخص وقدراته، رجلا كان أم امرأة)).

[1] ايوب انور حمد سماقه بي، البيئة والتنمية المستدامة: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى محافظة اربيل، ط1، التغيير للنشر والاعلان، 2006 ،ص13

والتنمية المستدامة هي ((تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلا، وتستهدف ايضا توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة المستقبلية، والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة، فهي التنمية المتوافقة مع البيئة))، وهي ((التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك بأن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثه او افضل منه))[1]

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو في عام 1992، التنمية المستدامة بانها ((ضرورة انجاز الحق في التنمية، إذ تحقق على نحو متساوي كلا من الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية)). وتعرف التنمية المستدامة بأنها ((عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من امكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الانسان وتطلعاته))، كما تعرف ايضأ بأنها ((التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن يتحقق من خلال الاطار الاجتماعي والبيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي))

وتتأثر التنمية المستدامة في أي دولة ونظام سياسي بعدة متغيرات وعوامل، تؤثر على تنفيذ سياساتها وخططها وبرامجها وعملها، وتتمثل أهم هذه المتغيرات والمؤثرات بـ:

1) طبيعة السلطة السياسية وايديولوجية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، وذلك لان التنمية في مجتمع ما لا تأخذ شكلا مستقلا عن مختلف أوجه الصراع في

[1] هلال ادريس الحيالي واخرون، التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح، مجلة دراسات اقليمية، العدد (24) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011 ، ص143

المجتمع بل تتحدد مهمتها بالصورة التي تحقق مصالح القوى الاجتماعية ذات السلطة السياسية، وتتوقف استراتيجية التنمية على دور الدولة فيها . فالنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية لا يمكن أن تقود إلى استنتاجات صادقة اذا طبقت على الدول النامية، لأن التنمية في المجتمعات الغربية وأحداث التغييرات التركيبية تنهض به الفئات التكنوقراطية، بينما النظم السائدة في الدول النامية تتخذ طابعا يصعب معه أجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية من النوع السائد في الغرب[1].

2) نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي السائد، فنمط الانتاج يشمل قوى الإنتاج، والقوى العاملة والآلات وعلاقات الانتاج، أما التكوين الاجتماعي فيشمل العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي

3) الامكانات المادية والبشرية والمالية المتاحة، وذلك لأن تحديد هذه الامكانات ودورها في التنمية مسألة اساسية، لأن معظم دول عالم الجنوب غنية بمواردها المادية، لكن كادرها البشري لا يؤدي مهامه بنجاح، وغير مؤهل فنية، وان اي استغلال بهذه الموارد يحتاج الى مشاركة الكادر البشري.

4) معوقات التنمية والتخطيط، إذ ما زالت الكثير من دول عالم الجنوب تعاني عددا من المعوقات في الجانب التنموي كالتقليد، والمعتقدات، واساليب الانتاج البدائية التي تعارض أي تقدم [2].

---

[1] مهدي صالح دراي، التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين و ابعاد التمكين – العراق انموذجاً.، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (9)، العدد (31)، 2011 ، ص134

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط التنمية المستديمة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص121

5) العقبات الاقتصادية ممثلة بانخفاض معدلات التراكم والادخار والانتاجية ومحدودية السوق والازدواجية الاقتصادية وقيد الصرف الأجنبي ومحدودية الموارد البشرية.

6) العقبات الاجتماعية ممثلة بالافتقار إلى عنصر التنظيم وعدم وجود الدافع الحقيقي للتنمية.

7) العقبات الحكومية ممثلة بعدم الاستقرار والاستقلال السياسيين الذي تعانيه غالبية البلدان النامية.

8) العقبات الدولية ممثلة بتلك القيود والعراقية التي تفرضها البلدان المتقدمة في السوق العالمية.

ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة

تتضمن مختلف تعاريف التنمية المستدامة أبعادا مختلفة تتداخل فيما بينها، ومن شأن التفاعل فيما بينها أن يحقق تطورًا في التنمية المستهدفة، حيث يشترط البنك الدولي مثلا من أجل تمويل أي مشروع فني أن يكون قابلا للاستمرار اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

وأهم هذه الأبعاد:

أ- البعد الاقتصادي : يدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي (مرحلة توزيع واستخدام الموارد- الاستثمار-الانتاج -الاستهلاك -توزيع الدخول).

وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي[1]:

-النمو الاقتصادي المستدام.

-كفاءة رأس المال.

-إشباع الحاجيات الأساسية.

-العدالة الاقتصادية

-تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية وإيقاف تبديدها.

-المساواة في توزيع الموارد والخدمات.

-الحد من التفاوت في المداخيل.

-تقليص الانفاق العسكري.

-معالجة التلوث ومسؤولية الدول المتقدمة عنه.

-تقليص تبعية الدول النامية

ب- البعد الاجتماعي والمؤسسي (البشري) : يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعلية في صنع القرار ، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، ومكافحة الفقر، تمكين الاقليات الدينية والعرقية وتوعية الأفراد، السكن، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات، وتثبيت النمو السكاني، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة (الحكم الرشيد، التمكين، الشراكة)

[1] نجاة النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات**، منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت، 2001م،ص132

ج- البعد البيئي التكنولوجي : من أهم أهداف التنمية المستدامة هو إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم البيئية ، وتنوع بيولوجي وحماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وصيانة المياه .[1]

فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي السابقة الذكر، الذي يتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها. في الحقيقة لم يكن اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزء من المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية إنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل تكلفة – فائدة، وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الحفاظ عل البيئة.

[1] محمد مصطفى، **تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة، 19-21 شباط القاهرة 2001م،ص231

ثالثا: معوقات التنمية المستدامة

هناك العديد من المعوقات التي قد تعيق جهود التنمية المستدامة، وتشمل هذه المعوقات عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية. من بين هذه المعوقات[1] :

1. **نقص التمويل والاستثمار** :قد يكون هناك نقص في التمويل والاستثمار اللازمين لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، سواء كان ذلك من جهات القطاع العام أو الخاص.
2. **تدهور البيئة والموارد الطبيعية** :التدهور المستمر في البيئة والاستنزاف غير المستدام للموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة والغابات، يمكن أن يعرقل جهود التنمية المستدامة.
3. **تغير المناخ** :تغير المناخ يمثل تحديا كبيرا للتنمية المستدامة، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف التكيف والتأقلم مع آثاره السلبية.
4. **الفقر والعدالة الاجتماعية** :يمكن أن يؤدي الفقر وعدم المساواة الاجتماعية إلى عرقلة التنمية المستدامة، حيث يمكن أن يعيق الوصول المحدود إلى الموارد والفرص تحقيق التنمية المستدامة.
5. **الحكم السيء والفساد** :الفساد وقلة الشفافية في الحكم يمكن أن يقوض الجهود المبذولة نحو التنمية المستدامة، من خلال تقليل الثقة في المؤسسات وزيادة التكاليف وتقليل الفعالية.
6. **نمط الاستهلاك غير المستدام** :نمط الاستهلاك العالي والغير مستدام يمكن أن يؤدي إلى استنزاف الموارد وتوليد نفايات بيئية، مما يعرقل جهود التنمية المستدامة.
7. **نقص البنية التحتية** :قد يكون هناك نقص في البنية التحتية اللازمة لدعم التنمية المستدامة، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات وأنظمة النقل، مما يعيق توفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: مؤشرات التنمية المستدامة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م ، ص66

الصحة و نوعية الحياة

حماية صحة الافراد وتحسين نوعية حياتهم هي في صلب الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فمن اولى الحقوق ان يحيى الفرد حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

التضامن و العدالة الاجتماعية

مجهودات التنمية ينبغي ان تكون موجهة لتحقيق التضامن و العدالة الاجتماعية بين افراد الجيل الحالي و كذا بين مختلف الاجيال.

حماية البيئة

لتكون عمليات التنمية مستدامة يجب ان تكون حماية البيئة جزء لا يتجزء من مبادئها و مدمجة في كل خطواتها.

الكفاءة الاقتصادية

يجب أن يكون الاقتصاد فعال و يدعم الابتكار و التقدم الاجتماعي و الازدهار و في نفس الوقت متوافقا مع متطلبات احترام البيئة[1].

المشاركة و الالتزام

هناك حاجة ماسة لمشاركة وإ شراك المواطنين والجماعات التي تمثلهم في تحديد رؤية مشتركة للتنمية واستدامتها على البيئية، المجتمع والاقتصاد.

الوصول إلى المعرفة

يجب تشجيع تدابير تعزيز التعليم والحصول على المعلومات و البحوث من اجل تحفيز الابتكار و رفع الوعي والمشاركة الشعبية الفعالة في تنفيذ التنمية المستدامة.

الشراكة والتعاون بين الحكومات

[1] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م ، ص52

يجب على الحكومات أن تتعاون لضمان التنمية المستدامة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا، يجب النظر في اثار كل الإجراءات المتبعة داخل إقليم معين و النظر ايضا في الآثار خارجه.

الوقاية و الحذر

في وجود أخطار معروفة، يجب اتخاذ كل الاجراءات الوقائية و التصحيحية للتخفيف من الاثار السلبية (خصوصا على السلامة العامة)، و يجب أن تنفذ في مصدر هذه الاخطار[1].

حماية التراث الثقافي

التراث الثقافي يتكون من الممتلكات، المواقع الاثرية، المناظر الطبيعية و التقاليد و المعرفة، وهو يعكس هوية المجتمع لأنه ينقل القيم المشتركة من جيل إلى جيل، و المحافظة عليه تعزز التنمية المستدامة، لذا من المهم ضمان تحييده و حمايته تطويره، مع الأخذ في الاعتبار ندرته و هشاشته التي تميز بها.

المحافظة على التنوع البيولوجي

يوفر التنوع البيولوجي مزايا لا تحصى ويجب الحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية, فحماية الأنواع و النظم الإيكولوجية والعمليات الطبيعية التي تدعم الحياة أمر ضروري لضمان نوعية حياة جيدة للمواطنين.

الإنتاج والاستهلاك المسؤول

الكثير من التغييرات يجب القيام بها في أنماط الإنتاج والاستهلاك من أجل جعلها أكثر استدامة وأكثر اجتماعية وبيئية و اكثر مسؤولية، من خلال اعتماد نهج الكفاءة البيئية و الذي يتجنب انتاج قدر كبير من النفايات ويحسن استخدام الموارد

الملوث يدفع

[1] رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984م ، ص99

كل من يولد التلوث أو ينتهج تصرفات تؤدي الى تدهور البيئة يجب أن يتحمل نصيبها من تكاليف الوقاية والحد من الاثار السلبية الناتجة عن نشاطه للسيطرة على الأضرار التي قد تلحق نوعية البيئة و اتخاذ كل ما يلزم ضد المخالفين.

استيعاب التكلفة

يجب أن تعكس قيمة السلع و الخدمات كافة التكاليف التي تحسب على المجتمع خلال دورة حياتها الكاملة، من التصميم إلى الاستهلاك وصولا الى التخلص منها.[1]

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لواقع المدن الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

تتطلب تحقيق التنمية المستدامة في العراق تبني رؤية مستقبلية شاملة لواقع المدن الصناعية، حيث يتعين تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمار والابتكار في الصناعات المختلفة. كما ينبغي تعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتشجيع التصنيع الذكي والصناعة 4.0، بالإضافة إلى تعزيز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المهم أيضاً تعزيز التنمية الإقليمية وتقليل الفجوات الاجتماعية، إلى جانب تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. تتطلب هذه الجهود التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى التعاون الدولي واستفادة من الخبرات العالمية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة والازدهار للمجتمع العراقي.

1. **تطوير البنية التحتية** :يجب تحسين البنية التحتية للمدن الصناعية في العراق، بما في ذلك الطرق والموانئ والمطارات وأنظمة النقل والاتصالات، وذلك لتوفير بيئة مناسبة للإنتاج الصناعي وتسهيل التجارة والتبادل الاقتصادي.

[1] نجاة النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات**، منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت، 2001م،ص132

2. **تعزيز الاستثمار والابتكار** :ينبغي تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية وتوفير الحوافز والتسهيلات للشركات والمؤسسات لتطوير الصناعات المحلية وتبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار في الإنتاج.

3. **تحسين بيئة الأعمال** :يجب تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية لتشجيع ريادة الأعمال وتسهيل إنشاء المشاريع الصناعية الجديدة في المدن الصناعية.

4. **تنويع القطاعات الصناعية** :ينبغي تنويع القطاعات الصناعية الموجودة في المدن الصناعية لتعزيز التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

5. **تعزيز الاستدامة البيئية** :يجب أن تكون المدن الصناعية في العراق ملتزمة بتبني ممارسات صناعية نظيفة واستخدام تكنولوجيا مستدامة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

6. **تطوير القوى العاملة** :ينبغي تطوير مهارات القوى العاملة في العراق من خلال تقديم التدريب المهني والتعليم الفني والتقني في المجالات الصناعية المختلفة.

7. **التعاون الدولي** :يمكن تعزيز دور المدن الصناعية في العراق من خلال التعاون الدولي والاستفادة من الخبرات والمعرفة والتمويل الخارجي لتطوير البنية التحتية وتعزيز الصناعات المحلية.

من خلال تحقيق هذه الرؤية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، يمكن للمدن الصناعية في العراق أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

8. **تعزيز التكنولوجيا والابتكار** :يجب تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير في المدن الصناعية، وتشجيع الابتكار واعتماد التقنيات الحديثة مثل الذكاء الصناعي والإنترنت الصناعي لتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة التنافسية.

9. **تشجيع التصنيع الذكي والصناعة 4.0** :ينبغي تشجيع التحول نحو التصنيع الذكي واعتماد مفاهيم الصناعة 4.0 في المدن الصناعية، مما سيسهم في تحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية وتحسين ظروف العمل.

10. **تعزيز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر** :يجب تعزيز الروابط الاقتصادية الدولية من خلال تعزيز التجارة الدولية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المدن الصناعية في العراق.

11. **تعزيز التنمية الإقليمية** :يمكن للمدن الصناعية أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الإقليمية في العراق، من خلال توجيه الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتعزيز التكنولوجيا في المناطق النائية والمحرومة.

12. **تعزيز الشمولية وتقليل الفجوات الاجتماعية** :يجب أن تكون المدن الصناعية مدارس للشمولية الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والتدريب والتنمية الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والمجتمعات الأقل حظاً.

13. **تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد** :ينبغي تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في قطاعات المدن الصناعية، وضمان توزيع الثروة بشكل عادل وفعال لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال تبني هذه السياسات والإجراءات، يمكن للعراق أن يحقق تحولاً شاملاً في واقع المدن الصناعية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

الخاتمة

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغييرات في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على راس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية ، فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي ، بل هي مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي ، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث (السكان ، الموارد البيئية ، التنمية الاقتصادية) وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية ، فتتميز الجوانب الايجابية بانها تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي والتوزيع العادل للثروات الاقتصادية بين السكان.

الاستنتاجات

1. التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، المتمثلة في زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أوغير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.
2. التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية
3. التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرارات .

4. يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ادراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

5. للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

6. للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

7. للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية: يجب تعزيز البنية التحتية في المدن الصناعية من خلال تحسين الطرق وشبكات النقل، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، وذلك لتعزيز جاذبية المدن الصناعية للاستثمارات وزيادة إنتاجيتها.

2. تعزيز التكنولوجيا النظيفة: يجب تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة والمستدامة في عمليات الإنتاج داخل المدن الصناعية، مما يقلل من التأثير البيئي السلبي ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

3. دعم الصناعات الخضراء: ينبغي تشجيع إنشاء صناعات خضراء في المدن الصناعية، مثل الطاقة المتجددة وتدوير المواد، لتعزيز الاقتصاد الأخضر وتقليل الانبعاثات الضارة.

4. تعزيز التعليم والتدريب: ينبغي توفير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في المهارات اللازمة للعمال في المدن الصناعية، مما يساهم في زيادة فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للقوى العاملة.

5. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يجب تعزيز التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة لدعم تطوير وتحسين المدن الصناعية، من خلال توفير الدعم المالي والتشريعات الضرورية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

المصادر والمراجع

1. ابراهيم حربي، التنمية المستدامة في العراق: مشكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي اللخاص، 2014
2. احمد هاشم الصقال، متطلبات التنمية المستدامة في العراق: دور ادارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، 2014 ،ص32
3. ايوب انور حمد سماقه بي، البيئة والتنمية المستدامة: تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى محافظة اربيل، ط1، التغيير للنشر والاعلان، 2006 ،ص13
4. بن مبارك، راضية، ،2016تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
5. بن مبارك، راضية، ،2016تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
6. حمدان ، مأرب، ،2011التأثيرات البيئية للمنطقة الصناعية في المدن ، مجلة المخطط والتنمية مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، العدد.23
7. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م ، ص66
8. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م ، ص52
9. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984م ، ص99
10. سعدا ، عماد، 2014 ، الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره ، مجلة جامعة البعث، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، المجلد ،36العدد.

11. عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط التنمية المستديمة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص121

12. العزاوي، مي ثامر رجب عبود، ،2002اثر المستوطنات الصناعية في التنمية الاقليمية (دراسة تطبيقية على م ستوطنة النهروان الصناعية في العراق ،) رسالة ماجستير آداب في الجغرافية ، كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد

13. العزاوي، مي ثامر رجب عبود، ،2002اثر المستوطنات الصناعية في التنمية الاقليمية دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصناعية في العراق ،) رسالة ماجستير آداب في الجغرافية ، كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد.

فوزي ،سماعلي و منير، خروف، ،2015مدخل الى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان، الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية وترقية الصادرات خارج المحروقات الواقع والافاق والتجارب الناجحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945قالمة ،الجزائر

14. فطيمة، بن عبد العزيز، و محبوب ،بن حمودة، ،2018النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر، ورقه بحث قدمت الى الملتقى العلمي الدولي حول (استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم ، جامعة البليدة ،2الجزائر.

15. القدرة، محمد مصطفى محمود، ،2007اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة: المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الخاصة للهيئة العامة للمدن الصناعية،) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة

16. القريشي، مدحت كاظم راضي، 2017 ، المناطق الصناعية :دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشاكل التي واجهتها (مع الإشارة الى تجارب بعض البلدان) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, جامعة المستنصرية ،العدد 54.
17. قنطقجي، سامر مظهر، ،2003تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ورقة عمل قدمت كأقتراح الى مجلس مدينة حماة.
18. محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة، 19-21 شباط القاهرة 2001م،ص231
19. مهدي صالح دراي، التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين و ابعاد التمكين - العراق انموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (9)، العدد (31)، 2011 ، ص134
20. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت، 2001م،ص132
21. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت، 2001م،ص132
22. هلال ادريس الحيالي واخرون، التنمية البشرية المستدامة والحكم الصالح، مجلة دراسات اقليمية، العدد (24) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2011 ، ص143